المرأة اليمنية ومحاولة القفز على الحواجز السياسية

مبادرات حزبية على طريق الارتقاء بمشاركة المرأة سياسيا

ان أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار تكمن باتاحة المجال امام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والاشراف عليها وتوجيهها وتقييمها بما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وانما على المجتمع بشكل عام..

صنعاء / متابعة : ذكرى النقيب

وهذا ماتسعى الى ترجمته العديد من الجهات المهتمة بشأن المرأة واهمها اللجنة الوطنية للمرأة التي نظمت فعاليات المؤتمر الوطن الثالث للمرأة تحت شعار ٣٠٪ نساء في المجالس المحلية ترجمة الاقوال الى أفعال مطلع الشهر الحالي وعرضت فيه العديد من اوراق العمل لعل اهمها الورقة التي قدمتها الدكتورة بلقيس ابواصبع وعرضت فيها صوراً ومستويات المشاركة السياسية للمرأة واهمية تبنى آلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

١٤ اكتوبر تابعت مجريات ذلك المؤتمر وأهم ماورد في تلك الورقة.

ان ضعف المشاركة السياسية للمرأة واحدة من اهم اسباب الضعف العام للمشاركة السياسية وليس فقط واحد من مظاهره فالتنشئة السياسية هي اولى خطوات ترسيخ المشاركة السياسية للرجال والنساء وتقع على المرأة مسؤلية اساسية في التنشئة السياسية فاذا كنا بصدد مضاعفة المشاركة السياسية والمجتمعية وتدعيم دور الاحزاب والدعوة الى تنظيم روح المبادرة والانتقال الى مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي فان دعم المشاركة السياسية للمرأة يجب ان ينطلق هو الآخر الى مرحلة جديدة تتسم بنقلة نوعية ايجابية وقد اصبحت تلك النقلة النوعية بالتدخل الايجابي ضرورة ملحة ذلك ان احداث التقدم لايكون بانتظار التطور الاجتماعي انما بصناعته..

كما ان ترك المجتمع لنفسه دون تدخل لن يسفر الا عن اعادة انتاج الاوضاع القائمة والظروف السائدة بينما اكدت جميع التجارب ان التقدم كان مطلباً لايتحقق على ارض الواقع الا بدور فعال للدولة وهذا مايؤكدأهمية القرار السياسي او الارادة السياسية في دعم قضايا المرأة .

كيفية المشاركة السياسية للمرأة

يحتل الحديث عند نظام (الكوتا) الى تخصيص حصه معينة للنساء في المجالس والهيئات المختلفة حيزاً مهماً في النقاشات التي تجري في اطار المعنيين بامور المرأة وبضرورة اتخاذ تدابير مؤقتة تضمن مشاركة منصفة للنساء وذلك بتخصيص حصة للنساء بحد ادنى ٣٠٪ (كوتا مفتوحة) من المقاعد المخصصة للدوائر في الانتخابات النيابية والمحلية ،وتحث القوى والاحزاب السياسية على ان تضمن قوائم مرشحيها حصة للنساء لاتقل عن ٣٠٪ وهذا يتناسب مع الواقع الاجتماعي القائم في اليمن لايمكنه انصاف المرأة حتى لو نص الدستور والقانون على المساواة التامة وبالتالي هناك حاجة لحماية لحقوق المرأة بحدودها الدنيا منذ خلال نظام (الكوتا) اي نظام التمييز الايجابي المؤقت الى ان تتغير الظروف وتنعدم الحاجة الى مثل هذا النظام ومما لاشك فيه ان الاحزاب السياسية تشكل ركناً اساسياً في تدعيم الديمقراطية من خلال تجسيدها للمشاركة السياسية وتحقيق التعددية السياسية وللاحزاب ادوار تقوم بها في دعم المشاركة السياسية للمرأة فهي التي ترشح وتدعم المرأة للوصول الى مراكز صنع القرار.

مبادرة المؤتمر الشعبي العام

اقرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في دورتها الاخيرة على مبادرة قدمتها الامانة العامة للمؤتمر وذلك في ثلاثة محاور:-

الاول : في اطار حزب المؤتمر الشعبي العام من خلال تشكيل مجموعة تنظيمية من النساء اسوة بالجماعة التنظيمية للرجال وعلى المستوى القيادة ينتخب للمركز قيادة تضم ثلاثه رجال وامراتين وتشكل قيادة فرع التنظيم في المديرية او الدائرة الانتخابية من ثلاثه رجال وعدد مماثل من النساء اما قيادة فرع المحافظة فتتكون من (٧) رجال و(٤) نساء وان تمثل المرأة في اللجنة الدائمة بنسبة ١٠٪ من اجمالي الاعضاء وبنفس النسبة في اللجنة العامة.

الثاني: في اطار مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية بصورة عامة واقترحت المبادرة اجراء حوار مع الاحزاب السياسية في الساحة الوطنية للتواصل الى اتفاق يضمن حصول المرأة على نسبة ١٠٪ من المقاعد النيابية ونسبة تتراوح بين (١٥-٢٠٪) من المقاعد في المجالس المحلية للمحافظات والمديريات وزيادة تمثيل المرأة في المؤتمرات الداخلية والخارجية للاحزاب وقيادة مؤسسات المجتمع المدني وعضوية اللجنة العليا للانتخابات واعطاء المرأة ٥٪ من اجمالي عدد اعضاء اللجان الانتخابية.

الثالث في اطار الوظيفة العامة

حيث تقترح المبادرة ان تمثل المرأة ١٠٪ من اجمالي مقاعد مجالس الشورى (معين) وزيادة حصة النساء من المناصب القيادية في الجهاز الاداري والسلك الدبلوماسي والسلطة القضائية ومشاركة المرأة في الوفود الرسمية الخارجية.

مبادرة أحزاب اللقاء المشترك

لم تتعرض مبادرة احزاب اللقاء المشترك لقضية التمكين السياسي للنساء وتم تغييب المرأة اليمنية في هذا المبادرة ويمكن ارجاع ذلك الى :-

ضعف الدور الذي تلعبه النساء في احزاب المعارضة وعدم اشراكهن في صياغة هذه المبادرات.

موقف التجمع اليمني للاصلاح من قضايا النساء واشراكهن في القرار السياسي حيث يسوده جناحات ليبرالي يؤيد مشاركة النساء ومناصرة قضاياها ومتشدد لايؤيد ذلك .. فلم يصدر عنه تصريح رسمي بشأن مشروع نظام الحصص الا ان التصريحات الفردية للكثير من قياداته واعضائه تنبىء بقبول المشروع وهذا بحد ذاته يعد تغييراً نوعياً ويعكس تقدماً في صالح المرأة ولاتختلف الاحزاب الساسية الأخرى كثيراً عن هذا التوجه والتوافق مع المشروع الذي يدلل على ان ثمة حركة تطور قوية وهامة في المجتمع تسير في صالح المرأة بشكل خاص وصالح التنمية والتحديث شكل عام.

إعلان الحزب الاشتراكي اليمني

اعلن الحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمره الاخير (المؤتمر العام الخامس) على ضرورة تفعيل مبدأ التمييز الايجابي لصالح المرأة داخل الحزب لتمكينها من الارتقاء بمستوى مشاركتها في مؤتمرات وهيئات الحزب كافة وفي انشطته المختلفة وتكثيف العمل في اوساط النساء وتخصيص مقاعد لهن بنسبة لاتقل عن ٣٠٪ في مختلف تلك الهيئات واكد في هذا المجال على ضرورة:

١- مواصلة دعم وتطوير المبادرات المطالبة باعتماد نظام الحكم الى النسبية للنساء (الكوتا) عبر تخصيص مقاعد لهن بنسبة لاتقل عن ٣٠٪ في المجالس والهيئات والمؤسسات التالية :-

- مجلس النواب والمجالس المحلية
- مجلس الشورى ومجلس الوزراء

-الهيئات الحكومية التنفيذية : الوزارات،قيادات المحافظات ومكاتبها،المؤسسات والمصالح الحكومية الاخرى.

-الهيئات القيادية والمؤتمرات العامة والفرعية والقوائم الانتخابية للاحزاب السياسية.

-الهيئات القيادية لمنظمات المجتمع المدني.

ألية المشاركة

ترى الدكتورة ابواصبع في هذا ان الاسباب التي تعزز الاخذ بنظام الكوتا النسائية في اليمن هي:-

-من المفيد القبول في ظل التحول الديمقراطي بنظام خاصة في ظل مجتمع قيمي وتقليدي لازال ينظر الى المرأة بعين واحده وعلى اساس جنسوي الأخذ بنظام الحصة النسبية يعد تطوير للنظام السياسي وترسيخ الديمقراطية والمواطنة المتساوية -ان المرأة تنافس الرجل في ظروف غير عادلة وغير متوازنة ،حيث يملك الرجال كل عوامل النفوذ المالي والسياسي والاجتماعي الذي تفتقر اليه المرأة وفي نظام الحصة النسبية ستتنافس النساء على مقاعد مخصصة مما سيحفز النساء وفئات الشعب الاخرى على اختيار الافضل ضمن شروط متكافئة نسبياً.

-اذا كان نظام الكوتا بالاصل يساعد على حماية مصالح الاقليات في المجتمعات للدفاع عن حقوقها اما المرأة فلا تعتبر اقلية اذ تشكل على الاقل نصف المجتمع في اليمن ومع ذلك فهي غير ممثلة تمثيلاً متساوي ومنصف فمن باب اولى ان تستفيد من هذا النظام .

-لايمكن اعتبار الكوتا تمييزاً ضد الرجال بل تعويض للمرأة عن التمييز الذي تعانيه بالفعل خصوصاً في المجال السياسي واجراء يهدف الى تحويل تكافؤ الفرص من مبدأ الى واقع .

- ان الاحزاب السياسية هي التي تقوم باختيار وتقديم المرشحات والمرشحين وليس الناخبين انفسهم وبذلك لاتعد الكوتا خبراء على حقوق الناخبين في اختيار مرشحيهم ،انما حافز للاحزاب لصناعة كوادر نسائية والتقدم بمرشحات من النساء لشغل المقاعد المخصصة بالفعل للنساء.

-تفسح الكوتا الفرصة للناشطات سياسياً بخوض الانتخابات بغض النظر عن المعارك والمنافسات داخل الاحزاب وبعيداً عن فرض العقوبات على المرشحات بحجة خرق الالتزام الحزبي.

■ إحداث التقدم لايكون بانتظار ماسيأتي إنما بصناعته

■ تنافس المرأة الرجل في ظروف غير عادلة وغير متوازنة

■ لاتعد الكوتا تمييزاً لصالح المرأة بل تعد تعويضاً لها

التوعية الانتخابية في أجندة اللجنة الوطنية للمرأة

يتزايد الاهتمام بموضوع المرأة من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على المستوى الدولي والعربي والوطني بغض النظر عن الدوافع من هذا التوجه والجهود فالمرأة عنصر فاعل ولها ادوار عديدة داخل المجتمع النابع من خصوصيتها المركبة التي وهبها الله سبحانه وتعالى كأم وزوجة وعاملة تقع على عاتقها مهام داخل اطار الاسره او على الصعيد الاجتماعي والسياسي من منطلق حقها كمواطنة المكفول في دستور البلاد وكافة القوانين المدنية وغيرها حيث اكد الدستور ان (المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات) بناء على الدور التكاملي بين الرجل والمرأة من حيث المقدرة والكفاءة وحماية المرأة من مجرد استخدامها كاداة ووسيلة..

وفي اطار اظهار دور المرأة الفاعل وممارسة حقها على ارض الواقع تعطي اللجنة الوطنية للمرأة فرع عدن اهمية بالغة وفي دعم ومساندة المرأة نحو المشاركة السياسية وعلى وجه الخصوص في العملية الانتخابية كحق دستوري وشرعي سواء في الترسيخ او الانتخاب والعمل الميداني التعبوي للفئات الشعبية من اجل القيام بهذه المهمة المندرجه في سياق التوعية الجماهيرية بالحق والواجب الوطني نظمت اللجنة الوطنية للمرأة فرع عدن تحت اشراف اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وبدعم من (U.N.D.D) دورة تدريبية حول التوعية الانتخابية لمرحلة مراجعة وتحرير جداول الناخبين وتغيير الموطن الانتخابي لمدة يومين ٢٢-٢٣ إبريل الجاري بهدف اعطاء حصيلة معلوماتية تتعلق بالنظام الانتخابي وجداول الناخبين واجراءات تغيير الموطن الانتخابي وكيفية تقديم طلبات الادارج والحدف والفصل فيها من قبل اللجان الاساسية المحكمة الابتدائية او حاكم الاستئناف.

سبق ذلك كلمات ارشادية وتوجيهية للمتدربين حول اهمية المشاركة في العملية الانتخابية انطلاق من الواجب الوطني والحق والواجب الدستوري للمواطنين من قبل اللجنة الوطنية للمرأة واللجنة العليا للانتخابات وكلمة تمثل المحافظة القاها الاخ/ عبد الكريم شائف أكدت في مجملها وتعليق الامال على دور المرأة ومساهمتها في العملية الانتخابية ابتداءً من المرحلة الاولى لمراجعة جداول الناخبين وحتى مرحلة الاقتراع.. وقد ضمت الدورة خمسة عشر متدرباً شكل حضور المرأة الغالبية فيها .

تكريم طلاب من قبل الجمعية

حلقات رياض الاطفال تقوم بها الجمعية

جمعية حقوق الطفل من نجاح إلى آخر

رئيس الجمعية للصحيفة

الجمعية صمدت أمام كل الصعوبات من أجل أن تستمر الخدمات التي تقدمها للناس

تجري التشطيبات النهائية بغرض تسليم المبنى الخاص (بجمعية حقوق الطفل اليمني)الذي شهد هدم واعادة بناء بنمط جديد حيث سيعمل ذلك على تعزيز نشاط الجمعية والخدمات المقدمة على الصعيد الصحي والثقافي والاجتماعي للطفل والام وفي هذا الجانب يوضح الاخ / عبدالله نعمان رئيس الجمعية للصحيفة بقوله:-

لقاء/ صالح عكبور

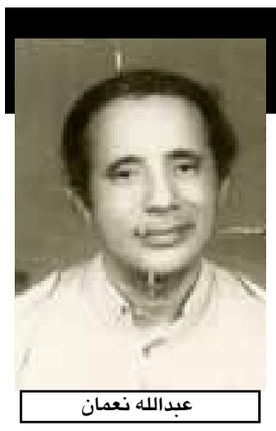

عبدالله نعمان

صمود الجمعية:

واجهت الهيئة الادارية لجمعية حقوق الطفل الكثير من الصعوبات منذ هدم مبنى الجمعية القديم واستئجار مبنى اخر بعيداً عن موقعها الحقيقي وحاولت الاحتفاظ بكل خدماتها المقدمة للمجتمع وبنفس المستوى بل افضل مما كانت عليه سابقاً وظلت خدمات العيادة ثابتة وكذلك الخدمات الثقافية والاجتماعية دون تأثر بالظروف المالية التي تعيشها الجمعية.

إن دور الجمعية محوري بالنسبة للاطفال لذلك لابد لها ان تنال المساعدات اللازمة من كل الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمثلة بالقطاع الخاص الذي لابد ان يلتفت الى هذه الحقيقة ويقوم بواجباته الوطنية نحو الطفولة على الوجه الممكن فقد حاولنا مرات متعددة الدعوة الى الانسهام في هذا النشاط من قبل اشخاص قادرين بل ومؤسسات بعينها ولكن دون جدوى الخيري عبر المؤسسات ويحتاج ذلك الى عملية توعية واسعة بين اوساط التجار بأهمية وصواب هذه العملية كما ان العمل الخيري وممارسته مازال متخلفاً في ذهن الانسان اليمني ونعتقد ان التطورات الحضارية والدينية بالذات سوف تؤسس الفكر الخيري بين السكان ويحتاج الى جهود متواصلة لنشر أهمية العمل الخيري وضروراته لانقاذ المحتاجين.

من البؤس والفقر والمرض.

اننا نود في هذه المناسبة ان نشير الى الاوضاع السيئة للاطفال في اليمن فهم مازالوا بحاجة ماسة الى العون القوي في مجالات التغذية والصحة والدواء وبدون تحقيق حياة سليمة وآمنة لن نتمكن من خلق الانسان اليمني القادر على قيادة عملية التنمية وتطوير اليمن والتقدم به نحو مستقبل مشرق واذا اردنا ذلك يجب ان تتكاتف كل الجهود الرسمية والشعبية في تنفيذ خطط تنموية طموحة قادره على تحقيق اهداف تنموية ترتبط بالانسان اليمني وخاصة الاطفال الذين هم رموز المستقبل وفي اطار هذه الاهداف تتحرك جمعية حقوق الطفل من مختلف الاتجاهات التربوية والصحية والثقافية والقانونية ويمكن ادراك ذلك من خلال انشطتها.

عيادة حقوق الطفل

يتوافر لدى الجمعية اربعة اطباء واربع ممرضات يعملون صباح مساء في العيادة يساعدهم قسم المختبر وكذلك الصيدلية ومجموعة المعاونين في الادارة لتسيير الشؤون الادارية والمالية حيث بلغ اجمالي الخدمات المقدمة في الاقسام المذكورة خلال العام ٢٠٠٥م «٣٠٥٤٢ » فيما بلغت الخدمات المقدمة في هذه الاقسام للعام ٢٠٠٤م «٢٧٦٨٩» وعلى الرغم من الزيادة في عدد المرضى لعام ٢٠٠٥م مقارنة بعام ٢٠٠٥م الا ان هذا يعد نصف ما كانت تقدمه العيادة في موقعها القديم .

الامومة والطفولة:

لدى الجمعية قسم للامومة والطفولة يقدم التلقيحات الدورية للاطفال ويتم ذلك باشراف قابلتين مؤهلتين كما يقوم بفحص الامهات وتوزيع الموانع المناسبة للامهات وقد حاولت الجمعية تنشيط هذا القسم بتوفير قابلتين مؤهلتين وبتوفير الادوية والغرفة المناسبة.

مشاركات

شاركت الجمعية في كافة مراحل التطعيمات ضد شلل الاطفال والتي جرت خلال عام ٢٠٠٥م وذلك بفريق مكون من عشرة اشخاص قاموا بالعمل ليل نهار وقد نالوا التقدير نظير ادائهم بالاضافة الى النشاط الاعلامي المتمثل بكتابة مقالات اعلامية نشرت عبر وسائل الاعلام.

النشاط الثقافي

في العام ٢٠٠٥م حدث تبذل في توجهات مكتب التربية والتعليم بعدن تجاه العمل مع منظمات المجتمع المدني ونستطيع القول ان مدير التربية كان مصيباً في آرائه وحريصاً على سير العمل الدراسي إلا انه عند لقائنا به كان متفهماً كما نطرحه وطالب باعداد برنامج تفصيلي وقد تم اعداد البرنامج والذي وضع بشكل عقلاني ومناسب بحيث لايضر بالمسائل الدراسية حتى نستمر بالبرنامج كما تم استقبال عدد من الاساتذة المحليين والاجانب وتم الحديث معهم حول الجوانب الثقافية للطفل وترتيبات عمل المكتبة وتنظيمها كما وفرنا مجموعة كبيرة من الكتب لصالح مكتبة الطفل الى جانب التوقيع على اتفاقية تطوير مكتبة الطفل وتحويلها الى مكتبة عامة بالشيخ عثمان وذلك بين الجمعية والهيئة العامة للكتاب على ان تشارك الهيئة في تسيير اعمال مكتبة الطفل من حيث الموظفين والتجهيزات .

النشاط الاجتماعي

بذلت الجمعية جهوداً كبيرة بمناسبة يوم اليتيم واقيم مهرجان بهذه المناسبة وانتهى المهرجان بتوزيع الهدايا للايتام من مختلف المدارس التي وفرتها الجمعية من مختلف المصادر بالتعاون مع جمعية مبرة عدن كما استمرت الجمعية في تحويل المرض من ذوي الامراض المستعصية الى الجهات المانحة من القطاع الخاص والعام والحقيقة ان التعاون الرئيسي في هذا المجال يرجع الى بيت هائل سعيد انعم كما قام بتقديم الفحوصات المجانية للفقراء والمحتاجين من الاطفال والكبار وعملت الجمعية على توطيد علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال اللقاءات وورش العمل وشملت اللقاءات منظمة العمل الدولي وتطرق الحديث منها الى الجوانب المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية والتخطيط والبرمجة وكتابة التقارير كما تناولت اللقاءات مع المعهد الدنمركي مجال حقوق الانسان (ICD) كما تناول اللقاء مع البنك الدولي مجال مسابقة التنمية ومناقشة المقترحات حول تطوير المشاريع.

●دور الجمعية محوري تجاه الاطفال ولابد من ان تنال المساعدات اللازمة من الجهات الرسمية وغير الرسمية

●اطفال اليمن مازالوا بحاجة ماسة الى عون في الصحة والتغذية والدواء

مهام وإختصاصات وزارة حقوق الإنسان

لمجارات التطور المتواصل في مجال الالتزام باحترام حقوق الانسان تقوم وزارة حقوق الانسان بتنفيذ توجهات واهتمامات القيادة السياسية لمعالجة كافة التجاوزات والانتهاكات في مجال حقوق الانسان وابراز دور اللجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان وكذلك تقوم بتنظيم جهود الدولة في مجال نشر الوعي الحقوقي والقانوني بحقوق الانسان وتوقيع اليمن على الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الانسان ومجمل القضايا التي تخدم حقوق الانسان والتفنيد غير المباشر للدعايات المعرضة ضد بلادنا في مجال حقوق الانسان وابراز كافة اشكال النشاط الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني المتصلة بموضوع حقوق الانسان مع ابراز مايلي :

١- الاهتمام الدائم بتعزيز مستوى الحريات العامة وحقوق الانسان في تواكب مع تحسين اساليب الحياة الكريمة الآمنة لأبناء شعبنا.

٢-العمل على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين بحقوقهم السياسية وما تكفله القوانين لهم من حقوق وحريات والتركيز على نبذ ثقافة العنف والتطرف والارهاب.

٣-تشجيع قيام الصحافة بدورها في النقد والرقابة وتنمية الوعي السياسي وتشجيع الصحافة الخاصة والحزبية لضمان تنوع الآراء.

٤-مواصلة معالجة قضايا المرأة وزيادة اسهاماتها في الحياة العامة خاصة المشاركة الاقتصادية والسياسية ورسم الاحتياجات المستقبلية في ضوء نشاطات التعليم والتدريب.

٥-مراجعة التشريعات المتصلة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وبما يمكنها من التوفيق بين وظيفة الام ومساهمتها في تنمية المجتمع .

٦- دعم قضايا حقوق الانسان واعمال مبادئها في كل مجالات الحياة.

٧- ترجمة مبادىء حقوق الانسان الى انشطة هادفة ترتبط بسلوك المواطنين وحياتهم العامة.

٨- إدماج مفاهيم حقوق الانسان في كافة الخطط الاستراتيجية الاعلامية.

٩- الترويج للسياسات والخطط الاستراتيجية التي تكفل منح الطفل المعاق كافة الرعاية الانسانية لضمان تمتعه بحياة كاملة وكريمة واعمال كافة حقوقه التي تكفلها اتفاقية حقوق الانسان.